

المحددات الداخلية للعقيدة الأمنية الإسرائيلية

Internal determinants of the Israeli security doctrine

وقازي عقبة *

المركز الجامعي تيبازة، ouagazi.okba@cu-tipaza.dz

تاريخ النشر: 2023/06/01

تاريخ القبول: 2023/05/21

تاريخ الإرسال: 2023/04/19

الملخص:

تتشترك عوامل عدة في تقرير نمط السلوك السياسي-العسكري للوحدة السياسية، وتتشارك هذه العوامل فيما بينها؛ وتختلف أوزانها النسبية باختلاف إمكانياتها وأهدافها، ويلعب السياق الذي يكتنف صياغة العقيدة الأمنية دورا مهما، لذا ينبغي النظر إليها على أنها حصيلة عوامل محلية وإقليمية ودولية، فهي عملية مركبة على مستوى المضمون ومعقدة على مستوى المتغيرات ومتعددة على مستوى الفواعل؛ ولا تشذ العقيدة الأمنية الإسرائيلية عن ذلك، فهي محكومة بنفس المنطق المذكور، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتفسير دور الإمكانيات والخصائص الوطنية للكيان الإسرائيلي في تكوين العقيدة الأمنية الإسرائيلية و تحديد توجهاتها ومسارات تطورها، إذ شكلت المحددات المادية وغير المادية المتمثلة في العوامل السياسية والإيديولوجية، الجغرافية والديمقراطية، الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية أساسا لنشأة وتطور العقيدة الأمنية الإسرائيلية.

الكلمات المفتاحية: العقيدة الأمنية الإسرائيلية، المحددات الداخلية، الأمن القومي الإسرائيلي.

Abstract:

Several factors participate in determining the pattern of the political-military behavior of the political unit, and these factors share with each other; Its relative weights vary according to its capabilities and objectives, and the context surrounding the formulation of the security doctrine plays an important role. Therefore, it should be seen as the outcome of local, regional and international factors. It is a complex process at the level of content, complex at the level of variables, and multiple at the level of actors. The Israeli security doctrine does not deviate from this, as it is governed by the same logic mentioned . This study aims at analyzing and interpreting the role of the capabilities and national characteristics of the Israeli entity in the formation of the Israeli security doctrine and defining its orientations and paths of its development.

KEY WORDS: Israeli security doctrine, internal determinants, Israeli national security

مقدمة:

عملت إسرائيل منذ إنشائها في عام 1948 على بناء عقيدة أمنية تضمن بها وجودها وتوسع بها حدودها، وتفرض عن طريقها منطق القوة في فترات الحرب والسلام، عقيدة تقوم على الموازنة بين الأهداف السياسية -العسكرية المسطرة والإمكانات والوسائل المسخرة لتحقيقها، على حسب الظروف المحلية والإقليمية والدولية المحيطة بالكيان الإسرائيلي، وإشكالية هذا البحث قائمة على تحديد العناصر الداخلية المتحركة في تكوين وتطور العقيدة الأمنية الإسرائيلية التي بنيت في إطار مجموعة من الأهداف والمبادئ وخضعت لطبيعة الإمكانات والظروف التي مرت بها إسرائيل، وتتمحور إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

كيف أثرت العوامل الداخلية للكيان الإسرائيلي على بناء وتطوير العقيدة الأمنية الإسرائيلية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم اعتماد الخطة التالية:

1-المطلب الأول: العامل السياسي الإيديولوجي.

1.1-الفرع الأول: العامل السياسي: أدركت الحركة الصهيونية قبل تأسيس "الكيان الاسرائيلي" عام 1948 دور وأهمية القوة العسكرية في تحقيق أهدافها من خلال إنشاء تنظيمات عسكرية على أرض فلسطين بهدف حماية و توسيع البنية الاستيطانية لإقامة المشروع الصهيوني على أرض فلسطين؛ والمتمثل في إنشاء وطن قومي يجمع شتات اليهود في العالم ويكون مركزا رئيسيا لوجودهم ونفوذهم، حيث بدأ تشكيل هذه التنظيمات عقب موجة الهجرة اليهودية الثانية بتأسيس منظمة "الهاسومير" سنة 1909 التي شكلت إلى جانب الكتائب اليهودية التي شاركت بريطانيا القتال في الحرب العالمية الثانية نواة لأكبر بنية عسكرية في التجمع الاستيطاني والمتمثلة في "الهاجانا" التي أسست في مايو 1920. وعاشيت على مدار نحو ثلاثة عقود من تشكيلها حركة تطور وانشقاقات كان أبرزها عام 1931 بانشقاق جناح من أعضائها سمي بـ "هاجانا - بـ" واندمج مع منظمة "بيتار" في العام نفسه لتشكيل منظمة "إتسل"، ومن هذه المنظمة انشقت منظمة "ليحي" في يونيو 1940.¹

غير أن الوجه الآخر لتطور البنى العسكرية في التجمع الاستيطاني تمثل في خلق بنى ملحقة بالتنظيمات المسلحة كإقامة أجهزة الاستخبارات وإنشاء ورشات تصليح الأسلحة ومعامل تصنيع الذخيرة، فضلا عن إقامة منظمة "الجدناع" سنة 1939 لتربية الشبيبة وتدريبهم وتنمية الروح القتالية في أوساطهم.²

هذه التطورات شكلت اللبنة الأساسية لإنشاء المؤسسة العسكرية الإسرائيلية التي أعلن عن قيامها في 26 مايو 1948 تحت مسمى "جيش الدفاع الإسرائيلي" (تسهال) وعمل "دايفد بن غوريون" بصفته رئيس الوزراء ووزير الدفاع في أول حكومة إسرائيلية على ترتيب المؤسسة العسكرية وتحديد علاقتها بالسياسة.

لكن رغم المساعي التنظيمية من العسير جدا تحديد حدود المؤسسة العسكرية الإسرائيلية؛ حيث أن معظم أفراد الجيش من قوات الاحتياط، إذ يصبح من الصعب التمييز بين المدنيين والعسكريين، وتعد العلاقات بين الثالث (رئيس الوزراء - وزير الدفاع - رئيس الأركان)، محور العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل. ويستطيع من يحلل النظام السياسي الإسرائيلي أن يقف على حقيقة أن السلطة السياسية مركزة في يد "قلة من صفوة المجتمع"، وترجع هذه الظاهرة إلى أن السلطات العامة قد نشأت على أيدي "الحالوتس" ولم يكن لها وجود قبل وصولهم إلى قمة المجتمع؛ لذا عندما ظهرت قيادات من جيل "الصابرا" الذين ولدوا في فلسطين وتربوا في إسرائيل بدأت هذه الظاهرة تخف بعض الشيء.³

وعلى الرغم من محاولة ضبط النخب وفق أطر مؤسسية تحدد إستراتيجية الأمن القومي مثل: "لجنة الأمن والشؤون الخارجية" التي أنشئت عام 1953 وقانون الجيش الصادر سنة 1976 ولجان التحقيقات المختلفة كلجنة "أغرانات" التي أقيمت للتحقيق في حرب أكتوبر 1973، ولجنة "كاهان" التي أقيمت في أعقاب مذابح صبرا وشاتيلا خلال حرب لبنان 1982، ولجنة لاندواو 1986 التي فحصت أساليب التحقيق في جهاز المخابرات الداخلية "الشاباك"، إضافة إلى "مجلس الأمن القومي" المؤسس سنة 2001، بموجب المادة السابعة من قانون الحكومة⁴، فضلا عن لجنة "فينوغراد" التي أقيمت للتحقيق في حرب لبنان 2006، إلا أن هذه الأطر لم تضبط سلوكيات حكام إسرائيل المدفوعين بخلفية إيديولوجية أرادت الحركة الصهيونية أن تكون محددا لطبيعة الشخصية القومية والروح القتالية للمستوطن الصهيوني.

2.1- الفرع الثاني: العامل الإيديولوجي: عملت الحركة الصهيونية على صناعة غطاء إيديولوجي لضمان تحقيق مشروعها الاستيطاني وبقائه. واعتمدت في ذلك بالأساس على المكون الديني، إذ تزعم الصهيونية أنه مثلما حفظ الدين اليهودي الشعب اليهودي من الاندثار والضياع عبر قرون طويلة، يستطيع في الحاضر أن يعيد شمله فوق أرض الميعاد وأن يشكل العروة الوثقى التي تربط بين تراث الماضي وتطلعات الحاضر وأمنيات المستقبل.⁵

والى جانب المعتقدات الدينية عملت الحركة الصهيونية على ترويج العديد من القوالب الفكرية والسياسية التي تساهم في بث الروح القتالية لدى اليهود وتوفير الدعم المالي والعسكري من الخارج، فضلا عن إضفاء الشرعية على وجود الكيان الإسرائيلي وممارساته العدوانية المستمرة، بداية بالمزاعم التاريخية بارتباط التراث اليهودي بأرض فلسطين التي مثلت فيها الممالك الإسرائيلية (يهودا- السامرة) سنوات مجد الأجداد والترويج لفكرة القومية اليهودية والشعب ذو العرق الواحد الذي عانى من الاضطهاد ومعاداة السامية وفق ثلاثة أبعاد:

1. بعد الامتداد التاريخي: بمعنى أن اليهود دائما مضطهدون.
2. بعد الامتداد الجغرافي: بمعنى أن اليهود مضطهدون أينما وجدوا.
3. بعد الفارق الكيفي: بمعنى أنه لم يلق أحد مألقيه اليهود من اضطهاد.

ويحل الكاتب الكبير "روجي غارودي" في كتابه "الخرافات المؤسسة للسياسة الإسرائيلية"، أهم الخرافات التي ساققتها الصهيونية لتبرير مشروعها الاستيطاني، فإلى جانب الخرافات الدينية؛ تطرق إلى خرافة الصهيونية المعادية للفاشية وعدالة محكمة نورنبرغ، وأفران الغاز (المحرقة النازية). التي استعملت لكسب التعاطف الدولي.

2-المطلب الثاني: العامل الجغرافي - الاقتصادي.

1.2- الفرع الأول: العامل الجغرافي: يمكن حصر أهم تأثيرات الجغرافيا على العقيدة الأمنية الإسرائيلية من خلال العناصر التالية:

- **الموقع:** تتمتع "إسرائيل" بموقع مركزي يتوسط ثلاث قارات هي: آسيا وإفريقيا وأوروبا و إلى جانب الأهمية الدينية والاقتصادية لهذا الموقع؛ فتوظيف هذا الموقع لخدمة المصالح الغربية يضمن وصول الدعم المالي والسياسي والعسكري لإسرائيل، إلا أنه نتيجة لكيفية إنشاء هذا الكيان واختيار موقعه في قلب العالم العربي وعلى حساب شعب من شعوبه جعله يعيش في بيئة معادية تضم جبهات قتال متعددة في حالة التنسيق لهجوم عربي شامل، هذا الموقع الجغرافي أدى بإسرائيل إلى محاولة التخلص من مأزقها الأمني بتبني مبدأ الحرب الوقائية لمنع الهجوم العربي والعمل على المناورة على الخطوط الداخلية في حالة الحرب بتركيز القوات الإسرائيلية في الجبهة الرئيسية لتحقيق الحسم ثم التفرغ للجبهات الأخرى.

- **المساحة و الحدود والتضاريس:** رسمت إسرائيل خريطتها الأولى في حرب 1948؛ واتخذت هذه الخريطة شكلا تكوينيا مستطيلا وضيقا في بعض المناطق الحساسة (يبلغ عرض إسرائيل قبل عام 1967 - 14 كلم بين قلييلية في الضفة الغربية وتل أبيب؛ كما يبلغ أيضا 14 كلم شمال إيلات)، جملة مساحته 20700 كلم² بشريط ساحلي يبلغ 244 كلم، 188 منها على البحر الأبيض المتوسط، 56 كلم على البحر الميت، و 10 كلم على البحر الأحمر، وحدود برية تقدر بـ 951 كلم منها 531 كلم مع الأردن، 79 كلم مع لبنان، 76 كلم مع سوريا و 265 كلم مع مصر.⁶

هذه المساحة الضيقة ذات الحدود الطويلة والقريبة من المراكز الحيوية في إسرائيل، أدت إلى العديد من الاعتبارات السلبية بالنسبة لأمن إسرائيل ويأتي في مقدمتها الافتقار إلى العمق الإستراتيجي اللازم في حالة تعرضها للهجوم، خاصة على الجبهة الشرقية (الحدود الأردنية - الإسرائيلية)، إذ أن أي هجوم قوي وفاعل من هذه الجبهة يؤدي إلى شطرها إلى قسمين وفي أسوأ الأحوال الإضرار بالمراكز الحيوية، وقد أبرز ذلك الجنرال وقائد الأركان ووزير الدفاع السابق "موشي دايان" في مقال له بعنوان "مشكلة الحدود والأمن في إسرائيل"

ولتلافي الخسائر الجسيمة التي قد تنتج من جراء هذا الاعتبار انتهجت إسرائيل عدة أساليب دفاعية وهجومية نذكر منها:

- بناء شبكة مواصلات جيدة وسريعة للربط بين جميع أنحاء الكيان لضمان تحرك القوات المدافعة من جبهة إلى جبهة.

- تعزيز جهاز الاستخبارات للحصول على معلومات دقيقة عن نوايا العدو لحرمانه من المبادرة بالهجوم.
- اعتبار أي حشد للقوات العسكرية على الحدود أو المساس بحرية الملاحة بمثابة ذريعة للحرب.
- العمل على نقل المعركة إلى أرض العدو لكسب عمق استراتيجي للمناورة أثناء الحرب وذلك على مستوى كل القوات (جوية، برية، بحرية).
- تكثيف القوات الدفاعية حول المناطق الضيقة وحماية المراكز الحيوية بشبكة الدفاع الجوي والاعتماد على سلاح الطيران والقوات النظامية ومستعمرات الحدود في تعطيل الهجوم لغاية استدعاء القوات الاحتياطية.
- العمل على توسيع الرقعة الجغرافية لتعزيز القدرة الدفاعية واستباق العدو في حالة وجود نوايا بغزو إسرائيل.

وقد نجحت إسرائيل في التخلص من عقدة العمق الاستراتيجي بعد حرب 1967 بسيطرتها على ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، إلى جانب هضبة الجولان السورية، وشبة جزيرة سيناء المصرية، وهو ما أدى بها إلى ترسيخ **نظرية الحدود الآمنة** أو الحدود التي يمكن الدفاع عنها، ببناء المستوطنات في الأراضي التي تم احتلالها وضمتها للتراب الإسرائيلي، لكن في الوقت نفسه أدى التوسع الإسرائيلي إلى ضم مناطق جغرافية واسعة ذات أغلبية سكانية عربية، شكلت تحدياً جديداً للجيش الإسرائيلي الذي تعود على قتال الجيوش النظامية ليجد نفسه في مواجهة حرب عصابات ومدن وعصيان مدني، تستنزف قوته يوماً بعد يوم.

هذا عن المساحة والحدود، أما عن التضاريس فقد دارت معظم المعارك الرئيسية في أراض صحراوية (النقب - سيناء)، وطبيعة الصحراء تستلزم أساليب إستراتيجية وتكتيكية معينة للقوات المشتركة في العمليات، إذ يصعب الدفاع في المواقع الثابتة والقيام بالعمليات النهارية إلى جانب سهولة قطع خطوط الإمدادات والمواصلات والاتصالات. لذلك عملت إسرائيل على التركيز على أسلوب الدفاع المتحرك مع وجود دفاعات ثابتة؛ وتدريب القوات على تكتيكات الاشتباك الليلي، والتركيز على المرونة بإتباع نظم اللامركزية في قيادة العمليات، والتعاون بين الأسلحة المختلفة في تشكيل مجموعات القتال، حتى يتوفر لها الاكتفاء الذاتي وتتمكن من الاستمرار في القتال في حالة عزلها.

أما تضاريس الجبهة الشمالية والشرقية (هضبة الجولان وجبال الضفة الغربية)، فقد كان الحل الوحيد وفق المنظور الإسرائيلي هو السيطرة على هذه المناطق وهو ما تم فعلاً عام 1967 وما يزال إلى يومنا هذا. فيما أدت حرب 1973 وانسحاب إسرائيل من سيناء المصرية بعد اتفاقيات "كامب دايفد" 1979، إلى تبني رؤية أمنية جديدة تقوم على إنشاء مناطق عازلة ومنزوعة السلاح.

- **المناخ والموارد الطبيعية:** المناخ في إسرائيل هو مناخ البحر الأبيض المتوسط بشكل عام، وهو حار جاف صيفاً، دافئ ممطر في الشتاء، وهذا المناخ يساعد على تحركات الجيش بكل قواته (برية، جوية، بحرية)، ويسمح بعملية التعبئة السريعة لقوات الاحتياط، أما عن الموارد الطبيعية فإسرائيل فقيرة من هذه الموارد على كافة المستويات إذ تشكل صحراء النقب 45% من مساحتها، وتعتبر المياه مادة نادرة يتم الحصول عليها بالتوسع على حساب الأراضي العربية (نهر الليطاني، بحيرة طبرية، نهر الأردن)، هذه الندرة في الموارد الطبيعية جعلت إسرائيل تبحث عن مجال حيوي لاستيعاب موجات الهجرة المتواصلة.

2-2. الفرع الثاني: العامل الاقتصادي: عملت الحركة الصهيونية ومن بعدها إسرائيل على تكوين اقتصاد ذاتي من خلال إنشاء المستوطنات الزراعية (الكيبوتز والموشاف)⁷. ووضع بنية تحتية في المجال الصناعي وخاصة التصنيع الحربي الذي حول الاقتصاد الإسرائيلي من اقتصاد زراعي مبني على صادرات الحمضيات إلى اقتصاد صناعي على درجة عالية من التقنية.⁸

وتؤدي الحرب دوراً هاماً في نمو الاقتصاد الإسرائيلي، فهي السبيل الأمثل للحصول على المزيد من المساعدات الخارجية، والتوسع على حساب الأرض العربية، وبالتالي زيادة حجم الموارد الطبيعية واتساع نطاق السوق الإسرائيلية، فعندما تتجمع مؤشرات الأزمة الاقتصادية تصبح الحرب لازمة؛ إذ تؤدي الحرب مباشرة إلى تدفق الأموال والمساعدات، فينقلب اتجاه المؤشرات الاقتصادية من الانكماش إلى الانتعاش. فبفضل حرب 1967، عمت موجة من الازدهار أنقذت إسرائيل من الأزمة الاقتصادية التي خنقتها طوال سنوات 1965-1967.

ومقارنة بهذه الإيجابيات التي منحها الاقتصاد الإسرائيلي للقدرة العسكرية للكيان فإن السلبيات كبيرة جداً، إذ أن هناك شح في الموارد الاقتصادية الإسرائيلية يجعل من الإنفاق العسكري عبئاً على كاهل الحكومة، إذ بلغ الإنفاق العسكري نسبة 10% من الناتج القومي الإجمالي في مطلع الخمسينيات، ثم أخذ في التزايد مع كل حرب جديدة حتى بلغ 32.8% بعد حرب 1973 وهي أعلى نسبة في العالم⁹

مما جعلها تعتمد على المساعدات المالية والعسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى.

وإدراكا من القيادات الإسرائيلية لصعوبة الوضع الاقتصادي لجأت إسرائيل إلى الاحتفاظ بقوات نظامية صغيرة الحجم في وقت السلم، مع إقامة نظام تعبئة عامة متطور ودقيق لاستدعاء الاحتياطي وقت الحرب، إلى جانب التمسك بمبدأ الحرب الخاطفة وسرعة الحسم، لأن الاقتصاد الإسرائيلي لا يمكنه تحمل حرب طويلة الأمد، كما اتخذت العديد من الإجراءات لضمان الاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية في الجانب العسكري نذكر منها:

- اختيار وإعداد قيادات للقوات المسلحة على أعلى مستوى من الكفاءة والتركيز على التدريب المستمر لرفع مستويات القتال.
- الاستعاضة عن الكمية بالنوعية في التسليح وكفاءة استخدام السلاح.
- اختيار الأساليب الهجومية والدفاعية التي لا تعتمد على الأعداد الكبيرة مثل إستراتيجية الدفاع المتحرك والهجوم المفاجئ.
- التوسع الاستعماري بغية ضم أراض وموارد طبيعية إضافية.
- الحصول على معونات اقتصادية وعسكرية من الدول الحليفة والصديقة.
- بناء اقتصاد محلي خاصة في مجال المنتجات الحيوية والحربية من أجل تخفيف ارتباط إسرائيل قدر الإمكان بالدوائر الأجنبية حتى لا تتأثر بالتغيرات المرتبطة بها وتكون لها استقلالية في صنع القرار.

3-المطلب الثالث: العامل البشري التكنولوجي

3.1-الفرع الأول: العامل البشري: يشكل العامل البشري عنصرا من العناصر الحاسمة في قوة الدولة ومركزها السياسي، فعدد ونوعية وكثافة وتوزيع السكان في الدولة يؤثر على مستوى أدائها السياسي والعسكري، فحجم السكان يفتح هامشا واسعا للقيادة السياسية - العسكرية لتغذية صنوفها القتالية، وإمداد جبهات القتال بقوات جديدة بعد إعداد الشعب للحرب.¹⁰

هذه الحقائق كانت موضع إدراك من القيادات الإسرائيلية، إذ أن من ثوابت الواقع الجيوسياسي في الصراع العربي - الإسرائيلي، هو حقيقة الدونية الإسرائيلية على صعيد الموارد البشرية، ولما كان زرع الكيان الصهيوني نتاج سياسات القوة الاستعمارية التي قادت إلى الاستيلاء على أرض شعب ومحاولة إفراغها وإبدالها بعنصر بشري جديد؛ فإنه لا يمكن أن يتم ذلك إلا عن طريق تنشيط عمليات الهجرة اليهودية المنظمة من مختلف أنحاء العالم إلى فلسطين، مع العمل على تهجير سكان الأرض الأصليين وضمان عدم رجوعهم (مشكلة اللاجئين)، وإبادة ما يمكن إبادة منهم على غرار ما حدث في أمريكا وأستراليا.

فمنذ تأسيسها عملت إسرائيل على زيادة عدد السكان اليهود من أجل إقامة توازن ديمغرافي مع الداخل الفلسطيني وآخر نسبي مع المحيط العربي، من خلال تشجيع عمليات الهجرة، وقد كان للفرع الاستخباراتي (عليا بيت) دور كبير في ذلك، كما تم استصدار قوانين إسرائيلية تشجع على الهجرة (عاليا) وتكرس التهجير، كقانون العودة لسنة 1950 الذي يعطي لكل اليهود الحق في الهجرة لإسرائيل، وقانون الجنسية 1952، الذي يعتبر الديانة اليهودية معيار لمنح الجنسية، وبناء عليه أصبح كل يهودي في العالم ينطبق عليه هذا التعريف مواطناً إسرائيلياً وصارت الهجرة إلى إسرائيل أو التجنس بجنسيتها التزاماً على كل يهودي في العالم إلى جانب قانون أملاك الغائبين 1950 الذي يورث أملاك اللاجئين الفلسطينيين للإسرائيليين ويمنع أصحاب الحق الأصليين من العودة.

وقد ساعدت الظروف الدولية وعلى وجه الخصوص انهيار الإتحاد السوفياتي على تزايد موجات الهجرة إلى إسرائيل، وساهمت السياسات الإسرائيلية في إبادة وتهجير عدد كبير من الفلسطينيين مما أدى إلى إضفاء الطابع اليهودي على الكيان الصهيوني، إذ بلغ عدد سكان إسرائيل نهاية 2007 حسب الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية، سبعة ملايين و 244,100 نسمة بينهم خمسة ملايين و 474,300 يهودي أي ما نسبته 75,6% من السكان بينما لم يصرح 319,900 عن ديانتهم، أي ما نسبته 4,4%، أما عدد السكان العرب بما في ذلك القدس الشرقية والجولان فبلغ مليوناً و 449,800 نسمة، أي ما نسبته 20% من عدد السكان، وإذا حذفنا سكان القدس الشرقية والجولان الذين يبلغ عددهم 266 ألف فإن ما يعرف بفلسطيني 48، يصبح حوالي مليون و 184 ألفاً، أي نحو 16,3% من السكان، ويقوم نحو 480 ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، كما يقم حوالي 20 ألف مستوطن يهودي في الجولان.¹¹

ويتميز المجتمع الإسرائيلي بصبغة عسكرية شاملة وقوية وينطبق على هذا المجتمع وصف المجتمع المسلح أو "الأمة المسلحة"، كما يصف الإسرائيليون أنفسهم، فالخدمة العسكرية في إسرائيل إجبارية لجميع الرجال والنساء، فالرجال يخدمون في القوات العاملة 39 شهرا، ثم يخدمون في القوات الاحتياطية حتى سن 54 سنة، أما النساء فيخدمون في القوات العاملة 24 شهرا ثم يخدمن في القوات الاحتياطية حتى سن 34 سنة؛ إن لم يكن لهن أطفال (يستثنى من الخدمة العسكرية العرب المسلمين والطوائف الدينية المتشددة).

فحجم القوات المسلحة في إسرائيل يتوقف على أقصى ما تستطيع تعبئته من رجال ونساء، إذ عرف حجم هذه القوات زيادة مستمرة منذ إنشاء هذا الكيان فقد عبأت إسرائيل حوالي 100000 مقاتل خلال حرب 1948، عندما كان عدد اليهود حوالي 650000 ألف، وعبأت حوالي 275000 خلال عام 1967 عندما كان عدد اليهود حوالي 1800000 نسمة، وعبأت 400000 مقاتل خلال حرب 1973 عندما كان اليهود حوالي 2600000، بمعنى أن حجم القوات المسلحة عند التعبئة يتراوح بين 15,4 إلى 15,1 من تعداد السكان اليهود، و12,5% من العدد الإجمالي للسكان بما في ذلك العرب.¹² وهذه النسبة تمثل أعلى معدل تعبئة على مستوى العالم.

وإلى جانب الاعتماد على كفاءة المهاجرين ركزت السلطات الإسرائيلية على إنشاء منظومة تعليمية راقية ذات علاقة وطيدة بالمؤسسة العسكرية، من خلال نظام تعليمي يعمل على بث الروح القتالية في المواطن الإسرائيلي وترسيخ اللغة العبرية في المجتمع كوعاء حامل للإيديولوجية الصهيونية، إضافة إلى بنية علمية قوامها المؤسسات الجامعية الرئيسية السبع (جامعة تل أبيب، جامعة بار إيلان، جامعة حيفا، جامعة بن غوريون بالنقب، الجامعة العبرية بالقدس، معهد إسرائيل التكنولوجي -التخنيون-، معهد وايزمن للعلوم)، التي تزود الجيش بأحدث الاختراعات العلمية وأهم الدراسات المتعلقة بالجانب الإستراتيجي، كدراسات مركز يافا للدراسات الإستراتيجية Jaffe Centre for Strategic Studies، إذ على غرار الدول المتقدمة تحترم إسرائيل العلم وتعتبر مؤسسات الفكر Think Tanks بمثابة العدسات التي يرى من خلالها صانع القرار بيئته إذ تساعده على ردم الفجوة بين إدراكه الشخصي والواقع المدرك، وبالتالي الوصول إلى نسبة عالية من الرشادة والعقلانية في اتخاذ القرار، كما أن النوعية البشرية الناتجة عن المنظومة التعليمية والعلمية تشكل ركيزة أساسية لاختيار أعضاء الأجهزة الاستخباراتية كجهاز الأمن الداخلي (الشين بيت)، وجهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) وجهاز الاستعلامات الخارجية (الموساد)،

وتزيد من قدرة الجندي الإسرائيلي في استيعاب التكنولوجيا العسكرية، خاصة في ظل تطور العلم الذي أخرج الجيش من المفهوم التقليدي المبني على الثكنة العسكرية؛ إلى المفهوم الحديث القائم على الأكاديمية العسكرية.

ويتميز المجتمع الإسرائيلي كتجمع من المهاجرين المستوطنين بكونه فسيفساء من المجموعات البشرية التي تفصل بعضها عن بعض خيوط عرقية وثقافية كثيرة، إذ يضم الكيان الإسرائيلي أكثر من سبعين مجموعة عرقية يهودية مختلفة من حيث التركيبة الثقافية والدينية إذ كتبت صحيفة "دافار" الإسرائيلية بتاريخ 1980/05/04 تصف هذا التباين بالقول:

« علينا ألا نوهم أنفسنا أن بالإمكان جمع مهاجرين من سبعين أمة ولغة
وصب شعب واحد خلال جيل واحد...يحتاج الأمر إلى مسيرة تاريخية مدتها
عدة أجيال لتحديد الشكل القومي الجديد».¹³

2-2-الفرع الثاني: العامل التكنولوجي: في ضوء الأهمية المعطاة للمتغير التكنولوجي أنشئ "سلاح العلوم" ضمن صفوف جيش الدفاع الإسرائيلي خلال حرب 1948، ثم تحول إلى ما يسمى "قسم البحث والتخطيط"، وهو ما يطلق عليه الآن اسم "هيئة تطوير الوسائل القتالية" (رافائيل)، إذ تحدت مهمتها في تطوير وسائل قتالية جديدة عن طريق التكنولوجيا المتقدمة، ولعبت "رافائيل" دورا مهما في تطوير صواريخ أرض- أرض وصواريخ أرض- جو، من طراز "شافيت" والصواريخ البحرية سطح- سطح، طراز "غابريل"، وتطوير أبحاث تكنولوجيا الطيران والتصنيع الحربي الذي كان من نتائجه مشاريع إنتاج طائرات "عرفا"، "كافير" و"لافي"

كما أنشأت إسرائيل مركزا لدراسة وتطوير التكنولوجيا الحربية، الذي أصبح يعرف "بالمعمل المركزي للأبحاث والتطوير"، وما يؤكد توجه إسرائيل نحو تحديث أسلحتها لمواكبة التطور التكنولوجي هو أن أكثر من 76% من إجمالي الإنفاق القومي المخصص للأبحاث العلمية في إسرائيل، يوجه إلى الأبحاث العسكرية وذلك منذ 1980.¹⁴

وقصد مواكبتها لمتغيرات الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية (RMA) بذلت إسرائيل جهودا حثيثة لتطوير قدرات الحرب الإلكترونية بالنظر لدورها الكبير في الحرب الجوية-الأرضية، وأعمال القيادة

والسيطرة والاتصالات والحواسيب والمخابرات (C4I) التي توفر مجالا للإنذار المبكر، وتسمح بتوفر المعلومات في الوقت الحقيقي قبل الحرب وأثناءها، كما قامت بتطوير وسائل فعالة للتصدي للصواريخ الباليستية بإنشاء منظومة الصواريخ المضادة للصواريخ مثل: الصاروخ الأمريكي "باتريوت" والصاروخ الإسرائيلي (حيثس) فضلا عن تحسين نوعية الطائرات من دون طيار ورفع مستوى أداؤها في عمليات الرصد والتوجيه بعيد المدى، وإمكانية قصف بطاريات الدفاع الجوي العربية، كما تمتلك إسرائيل منظومة فضائية للأقمار الصناعية (أقمار أفق وعاموس، إيروس، تكسار)، تؤمن لها نظام استطلاع وإنذار فضائي مبكر وفوري بانطلاق الصواريخ المعادية، وتدعم أساليب الحرب النفسية وحرب المعلومات عن طريق شبكة البث التلفزيوني والإذاعي والإلكتروني ويعتمد البرنامج الفضائي الإسرائيلي على شبكة متكاملة من المؤسسات العاملة في مجال الفضاء وتضم هذه الشبكة أربعة عناصر رئيسية هي:

- وكالة الفضاء الإسرائيلية؛
- مركز أبحاث الفضاء بمعهد التكنولوجيا في حيفا؛
- محطة الإطلاق والتجارب في منطقة بالخيرم على سواحل البحر الأبيض المتوسط؛
- محطات الرصد والتتبع للأقمار الصناعية والاتصال بها واستقبال إشاراتها القادمة من الفضاء.

ويمكن حصر أهم تأثيرات تكنولوجيا الأسلحة التقليدية وأسلحة الثورة في الشؤون العسكرية على العقيدة العسكرية الإسرائيلية فيما يلي:

- استعملت هذه الأسلحة كأدوات لحسم المعركة وعلى وجه الخصوص سلاح الطيران، الذي كان أساس الضربة الاستباقية عام 1967 حيث وصل مداه إلى مطار برنيس على الحدود المصرية السودانية، وتمكن من اجتياز مسافة 2200 كلم مع التزود بالوقود في الجو عند قيامه بالضربة الوقائية ضد مفاعل أوزيراك العراقي عام 1981، فضلا عن توفير الغطاء الجوي والإنساند

الناري للصنوف الأخرى من القوات المسلحة الإسرائيلية، ويوصف هذا السلاح في إسرائيل بـ"الذراع الطويلة".

- الاعتماد على كثافة النيران وبعد مدى التصويب للتقليل من الخسائر البشرية، ودقة التصويب مع قوة التدمير لإلحاق أكبر الخسائر بالعدو على مستوى الجيش والبنية التحتية.
- إقامة شبكة دفاعية متكاملة من أجهزة الإنذار المبكر، والصواريخ المضادة للصواريخ وتعزيز قدرات جهاز الاستعلامات العسكرية في الاستعلام عن قدرات ونوايا العدو باستعمال تكنولوجيا راقية تعتمد على الأقمار الصناعية والطائرات من دون طيار.
- العمل على تحقيق تفوق نوعي في تكنولوجيا الأسلحة لردع الأطراف العربية عن الهجوم.
- تطوير وسائل استهداف النشطاء السياسيين والعسكريين في مقاومة الاحتلال؛ فمن تشكيل فرق الاغتيال (أبو جهاد في تونس) إلى القصف الجوي (أحمد ياسين) إلى استعمال الهاتف (فتحي الشقاقي) وصولاً إلى استعمال الرقاقات الإلكترونية (عبد العزيز الرنتيسي).

وإلى جانب تكنولوجيا الأسلحة التقليدية والحديثة شكلت التكنولوجيا النووية أحد أهم ركائز العقيدة العسكرية الإسرائيلية، إذ بدأت إسرائيل برنامجها النووي فور قيام الدولة، بتشكيل وحدة علمية تابعة لقسم البحث والتخطيط، قامت بعملية مسح جيولوجي لصحراء النقب بحثاً عن اليورانيوم، كما أنشئت دائرة البحث في النظائر بمعهد وايزمن للعلوم سنة 1949 وتحولت إلى دائرة الفيزياء النووية سنة 1952، وهو تاريخ إنشاء لجنة الطاقة الذرية؛ التي استفادت من توقيع اتفاقية تعاون مع فرنسا عام 1953، كان من نتائجها الاتفاقية الفرنسية الإسرائيلية لعام 1957، والتي حصلت إسرائيل بموجبها على عقد لإنشاء مفاعل "ديمونا" الذي تم بناءه عام 1963، وكانت إسرائيل قد استفادت من البرنامج الأمريكي "الذرة من أجل السلام" في الحصول على مفاعل "ناحال سوريك" الذي بني عام 1960¹⁵

وقد تمكنت إسرائيل بفضل مفاعل "ديمونا" من امتلاك القدرة على إنتاج الأسلحة النووية، وعملت على تطوير وسائل إيصالها، إذ تشير إحصائيات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (Sipri)، إلى أن إسرائيل لديها أسلحة نووية يصل عددها إلى 200 سلاح. مع طائرات ضاربة من بينها 205 طائرة فالكون F16A/B/C/D/I يصل مداها إلى 1600 كلم بحمولة تقدر بـ 4500 كلغ، وصواريخ باليستية ذات قواعد أرضية من بينها 50 صاروخاً أريحا2 يصل مداها إلى 1500 كلم بحمولة تصل إلى 7500-

1000 كلغ، مع إمكانية وجود صواريخ جواله "كروز طراز Harpoon تطلق من غواصات دولفين Dolphin المراقبة في البحر.¹⁶

ويتلخص دور الأسلحة النووية في العمل على ردع الدول العربية من التفكير في المواجهة، والقبول بإسرائيل كأمر واقع لا يمكن تغييره، وبالرغم من أن الدراسات المبنية أساساً على تقارير CIA وتصريحات "موردوخاي فاغنونو" لصحيفة التايمز اللندنية عام 1986، والتي تشير إلى أن إسرائيل تملك الأسلحة النووية؛ فإن السلطات الإسرائيلية فضلت سياسة "الغموض النووي" بالإدلاء بتصريحات غامضة حول قدرة إسرائيل النووية مع عدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، إذ أصدر "ليفي أشكول" تصريحاً معروفاً أمام الكنيست في 18 مايو 1966، موضحاً الموقف الرسمي للسياسة الإسرائيلية النووية بقوله:

« لن نكون أول من يدخل الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط ».¹⁷

بمعنى أن إسرائيل تحتفظ بالخيار النووي ولن تكون أول من ينتج السلاح، وبقي المسؤولون الإسرائيليون يكررون هذه المقولة التي فقدت مصداقيتها بعد نشر تقرير "موردوخاي فاغنونو".

وفي إطار سياسة الردع تبنت إسرائيل سياسة "الردع بالنشك" من خلال تهديد الدول العربية باللاجوء إلى الخيار النووي، ثم استندت لمقولة "قنابل في القبو" للدلالة على قدرة إسرائيل على صنع السلاح النووي، وصولاً إلى التفكير باستعمال السلاح النووي كـ **أخير The Last Resort**.

وفي هذا الإطار تشير دراسات كل من "ليونارد سبكتور" و"دان هوروفيتس" إلى أن إسرائيل ستلجأ إلى استخدام السلاح النووي كخيار أخير وفق ثلاث حالات:

- تهديد الدول العربية باستخدام الأسلحة النووية في حالة هجوم عربي شامل، وهو شكل التهديد الذي يسمى "الردع النهائي".
- استخدام إسرائيلي محدود للسلاح النووي ضد هدف عربي منعزل لإثبات جدية التهديد، أو ضرب مدن عربية كبرى -دون العواصم- وهذه الاستخدامات تسمى ضربات التحذير أو الإنذار أو الرد الانتقائي المتصاعد.

- استخدام شامل للأسلحة النووية الإستراتيجية ضد كافة المدن والأهداف الحيوية العربية، التي يمكن لأسلحة إسرائيل أن تصل إليها، في الوقت الذي يتوغل فيه الهجوم العربي داخل إسرائيل - بافتراض أنه لم يردع - وهو الاستخدام الذي يسمى الرد النووي الانتقامي الشامل، ويطلق عليه "خيار شمشون".

وتوجد شروط محددة لهذا الاستخدام الأخير يحددها "حامد ربيع" في:

- أ- أن تكون هناك حرب هزمت فيها إسرائيل.
 - ب- أن تكون الهزيمة قد وصلت إلى حد لم يعد من الممكن بخصوصه تجنب استئصال الدولة اليهودية.
 - ج- أن تكون القوى الدولية (خاصة الو.م. أ) قد أعلنت وأظهرت إرادة التخلي عن إسرائيل.
- وإلى جانب كل هذه الأسلحة ذات القدرة التكنولوجية العالية تمتلك إسرائيل منظومة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية كغاز الكلور CK وغاز الخردل HD وغاز السارين VX وقنابل النابالم والفوسفور والقنابل الجرثومية والعنقودية، التي تضاف للسلاح النووي كأداة للتدمير الشامل.

الخاتمة:

قامت إسرائيل على أيدي مقاتلي عصابات مسلحة، وأقامت مؤسساتها على أساس أنها "أمة مسلحة" ومزجت في المستعمرات بين "الزراعة والدفاع"، وجعلت من عقيدتها الأمنية أسلوباً لإدارة كياناتها السياسي، وأقامت نظاماً للحكم يوصف بأنه ديمقراطية الدولة المعسكر **Garrison state** **democracy** وجعلت اقتصادها عسكرياً، ومن فكرة "الخطر الدائم" أو ما يطلق عليه في الخطاب السياسي العربي بـ "الهاجس الأمني" الوسيلة الرئيسية لإحداث التماسك الاجتماعي، وربطت بين الهجرة والاستيطان والتوسع بالقوة العسكرية، ويمكن تحديد أهم العوامل الداخلية المؤثرة في العقيدة الأمنية الإسرائيلية في النقاط التالية:

- شكلت الحركة الصهيونية الإطار السياسي والإيديولوجي لإنشاء الكيان الإسرائيلي بواسطة القوة العسكرية من خلال تحركات دولية لضمان الدعم المالي والعسكري، وداخلية بإنشاء العصابات

الصهيونية (الهاجانا، الأرغون، شتيرن) التي شكلت النواة الأساسية لإنشاء جيش الدفاع الإسرائيلي وتنشئته؛

- لقد عكست الخصائص القومية نفسها على عقيدتها الأمنية مباشرة، فتبعاً للتحليل الإسرائيلي تتمثل أهم خصائص إسرائيل في محدودية مساحتها، وتقلص أبعادها الجغرافية، وبالتالي افتقارها العمق الاستراتيجي وهو ما يعني أن هزيمتها في حرب تعني نهايتها كأمة، فهي غير قادرة على تحمل نتائج هزيمة عسكرية كبيرة، ودفع ذلك في اتجاه رفض مبدئي لإتباع استراتيجية دفاعية بحتة تسمح للطرف الآخر باختيار زمان ومكان المعركة، وإتباع استراتيجية ذات مفهوم **هجومى**، حتى لو كان المبدأ المسيطر فيها هو الردع أو الدفاع؛ وأدى تحليل خصائص قومية أخرى، كقلة عدد السكان وتمركزهم في مناطق ضيقة وضعف الوضع الاقتصادي في ظل أوضاع التعبئة الكاملة، إلى إفراز مبادئ عسكرية فرعية **كنقل المعركة إلى أرض الخصم** لتجنب الخسائر البشرية، وإتباع سياسات التصعيد العسكري لتجنب خوض معركة طويلة تؤدي إلى استنزاف القدرات، وعلى الرغم مما يبدو من أن تلك المبادئ المشار إليها تعبر عن إسقاطات حتمية لضرورات استراتيجية، إلا أن كثيراً منها . حتى ما يبدو منطقياً للغاية . يستند على أسس نفسية تتصل بعقدة الأمن في التاريخ اليهودي؛
- عملت القيادات الإسرائيلية على التركيز على حشد الطاقات البشرية لخدمة المجهود الحربي، وتنمية قدرات المقاتل الصهيوني في استعمال التكنولوجيا العسكرية، لضمان التفوق النوعي على الجيوش العربية.

وبالرغم من أهمية المحددات الداخلية للعقيدة الأمنية الإسرائيلية فإن بناءها وتطورها خضع لعوامل إقليمية ودولية ارتبطت بالتوازن الاستراتيجي الإقليمي الذي ارتكز على سباق التسلح والحروب الإقليمية وسياسة الأحلاف، إضافة إلى مسار التسوية الذي أحدث مفارقة مهمة في العلاقة بين السلام والأمن، فقد أدى تشديد إسرائيل على عامل الأمن إلى تعطيل السلام، مما أدى إلى تدهور البيئة الأمنية ذاتها، كما ساهمت متغيرات البيئة الاستراتيجية الدولية في ضبط إيقاع العقيدة الأمنية الإسرائيلية في مستوياتها الدفاعية والهجومية، وأدى الارتباط المصلحي والإيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى جعل هذه الأخيرة كراوس حرباً أمريكية في منطقة الشرق

الأوسط، في مقابل دعم سياسي مالي وعسكري يضمن التفوق العسكري الإسرائيلي على دول المنطقة.

الهوامش:

- 1 - عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، 5 ج (القاهرة: دار الشروق، ج.3، 2004)، ص. 424.
- 2 - فايز سارة، الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999)، ص. 25.
- 3 - فوزي محمد طایل، النظام السياسي في إسرائيل (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط.2، 1992)، ص ص. 68، 69.
- 4 - نعومي هيمانين - رايش - جيش الدولة أم دولة الجيش؟ قراءة حول مراقبة المستوى السياسي للمستوى العسكري الإسرائيلي؛ مقالة صادرة في مجلة "برلماننت" الإسرائيلية، مترجمة ومتوفرة على الموقع الإلكتروني: <http://www.arabswata.org/forums/uploa ded/202-1196711695.doc> - 2010-05-21
- 5 - عبد القادر فهمي، واقع ومستقبل الإستراتيجية الإسرائيلية - تحديات القرن القادم (الأردن، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ط.1، 1999)، ص. 16.
- 6 - محمد فاروق الهيثمي، في الإستراتيجية الإسرائيلية (بيروت: مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، 1968)، ص. 153.
- 7- Joseph Klatzman et Daniel Rouach, **L'economie d'israël** (paris: press universitaire de France, 1994), pp.5-8.
- 8 - أحمد بهاء الدين شعبان، الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000 (القاهرة سيناء للنشر، ط.1، 1999)، ص. 89.
- 9 - المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق، ص. 472.
- 10 - فهمي، واقع ومستقبل الإستراتيجية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص. 67.

- 11 - محسن محمد صالح وآخرون، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، لسنة 2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط.1، 2008)، ص. 82.
- 12 - سعد الدين الشاذلي، الخيار العسكري العربي 1984-1993 (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984)، ص ص. 34-42.
- 13 - جهاد الغرام، البعد الأمني في الإستراتيجية الإسرائيلية لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: دراسة حالة الجدار العازل، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر: جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006)، ص. 30.
- 14 - شعبان، مرجع سابق، ص. 92.
- 15 - محمد عبد السلام، حدود القوة: استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1996)، ص ص. 29-34.
- 16 - شانون. ن. كاييل، "الحد من الأسلحة النووية وحظر الانتشار"، في: أليسون ج.ل. بيلز (محرر). التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2005 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2005)، ص ص. 855-857.
- 17 - عبد السلام، مرجع سابق، ص. 147.

المراجع:

- الكتب:

- 1- أحمد بهاء الدين شعبان، الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام 2000 (القاهرة سيناء للنشر، ط.1، 1999)
- 2- فايز سارة، الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999).
- 3- فوزي محمد طایل، النظام السياسي في إسرائيل (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط.2، 1992)
- 4- عبد القادر فهمي، واقع ومستقبل الإستراتيجية الإسرائيلية - تحديات القرن القادم (الأردن، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ط.1، 1999)
- 5- محمد فاروق الهيثمي، في الإستراتيجية الإسرائيلية (بيروت: مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، 1968)

- 6- محمد عبد السلام، **حدود القوة: استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1996)
- 7- محسن محمد صالح وآخرون، **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، لسنة 2007** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط.1، 2008)،
- 8- سعد الدين الشاذلي، **الخيار العسكري العربي 1984-1993** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984)
- 9- شانون. ن. كاي، **"الحد من الأسلحة النووية وحظر الانتشار"**، في: أليسون ج.ل. بيلز (محرر). **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2005** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2005)
- Joseph Klatzman et Daniel Rouach, **L'economie d'israël** (paris: 10-press universitaire de France, 1994)

القواميس والموسوعات:

- 1- عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، 5أج (القاهرة: دار الشروق، ج.3، 2004)

-الأطروحات والمذكرات:

- 1- جهاد الغرام، **البعد الأمني في الإستراتيجية الإسرائيلية لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: دراسة حالة الجدار العازل**، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر: جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2006)، ص. 30

- مواقع الانترنت:

- 1- نعومي هيمانين - رايش - **جيش الدولة أم دولة الجيش؟ قراءة حول مراقبة المستوى السياسي للمستوى العسكري الإسرائيلي؛** مقالة صادرة في مجلة "برلمانت" الإسرائيلية، مترجمة ومتوفرة على الموقع الإلكتروني:

-05-21- <http://www.arabswata.org/forums/uploa ded/202-1196711695.doC>

2010